RASHEED رشيد

TRANSPARENCY INTERNATIONAL - JORDAN

الشفافية الدولية – الأردن

معاً للقضاء على الفساد

TOGETHER TO END CORRUPTION

البوصلة الأردنية للشفافية

2018

www.rasheedti.org

رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية –الأردن)

هي الفرع الوطني الوحيد في الأردن والمعتمد رسمياً لدى منظمة الشفافية الدولية –التحالف العالمي لمكافحة الفساد. وهي منظمة مجتمع مدني غير حكومية تأسست عام 2013 برؤيا "أردن متماسك بنظام نزاهة وطني ".

تهدف رشيد الى الإرتقاء بمستوى النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، وتعزيز وعي الأفراد من شتى القطاعات بأهمية الشفافية القانونية والتنفيذية لمنظومة النزاهة الوطنية، وذلك من خلال التواصل والتعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية والعمل على توسيع دائرة البيانات والمعلومات المتاحة للمواطن.

الشفافية الدولية حركة تقود الحرب ضد الفساد بشتى أنواعه وتعمل سنوياً على نشر بحث تقييمي وشامل لمؤشر مدركات الفساد في القطاع العام منذ عام 2005 في البلدان المختلفة، وتقوم رشيد بنشر تقرير سنوي لوصف وضع الأردن والدرجة الحاصل عليها في المؤشر.

المحتوى

رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية –الأردن) 1

مقدمة..... 4

هدف البوصلة..... 4

مبادرة الحكومات الشفافة 5

- مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى 87.5% من إلتزامات مبادرة الحكومات الشفافة. 6

التزامات قمة مكافحة الفساد في لندن عام 2016 7

- مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى 9% من التزامات قمة مكافحة الفساد. 7

توصيات تقرير الظل لاستعراض التقدم المحرز في الأردن في تحقيق الأهداف الفرعية 4 و5 و10من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة لعام 2017..... 8

- مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى 30% من 10

توصيات تقرير الظل. 10

دراسة تقييم نظام النزاهة الوطني 2016..... 11

1.السلطة التنفيذية 11

- مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى 71% من التوصيات المتعلقة بالسلطة التنفيذية. 13

2.السلطة القضائية 14

- مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى 71% من التوصيات المتعلقة بالسلطة القضائية. 14

3.القطاع العام 15

- مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى 44% من التوصيات المتعلقة بالقطاع العام. 16

4.هيئة النزاهة ومكافحة الفساد. 16

- مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى 30% من التوصيات المتعلقة بهيئة النزاهة ومكافحة الفساد..... 17

5.ديوان المحاسبة 17

- مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى27% من التوصيات المتعلقة بديوان المحاسبة. 18

6.الإعلام 18

- مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى 14% من التوصيات المتعلقة بالاعلام. 19

الأعمدة التي لم يتطرق لها الخطاب: 19

المجتمع المدني 19

- مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى صفر % من التوصيات المتعلقة بالمجتمع المدني. 20

الأحزاب السياسية 20

- مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى صفر% من التوصيات المتعلقة بالأحزاب السياسية. 21

هيئات انفاذ القانون 21

•مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى صفر % من التوصيات المتعلقة بهيئات إنفاذ القانون. 21
الهيئة المستقلة للانتخاب 22
•مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى صفر % من التوصيات لمتعلقة بالهيئة المستقلة للانتخاب. 22
القطاع الخاص 22
•مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى صفر % من التوصيات المتعلقة بالقطاع الخاص. 23
•مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى 54 % من مجمل توصيات تقرير تقييم نظام النزاهة الوطني. 23
مراجعة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للحكومة الشفافة في الأردن: الإطار القانوني الجديد للامركزية..... 24
•مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى62.2 % من مجمل توصيات تقرير تحويل الإطار القانوني الجديد للامركزية في الأردن. 27
ورقة موقف :البيئة التمكينية لعمل منظمات المجتمع المدني في الأردن..... 27
•مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى10 % من مجمل توصيات تقرير تحويل الإطار القانوني الجديد للامركزية في الأردن. 29
خلاصة:..... 29
النتائج الأساسية للبوصلة الأردنية للشفافية: 30

مقدمة

أحد أهم الدعائم الأساسية لقيام الدولة المدنية هو العمل على ترسيخ مبدأ الشفافية والنزاهة وفي كافة القطاعات المكونة للدولة ومكافحة الفساد في كل منها، ومن هنا جاءت مبادرة رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية–الأردن) بإعداد "البوصلة الأردنية للشفافية" لبيان نسبة إشارة خطاب الثقة المقدم في 8 تموز 2018 لما تعهدت الحكومة الأردنية بتنفيذه بما يتعلق بالشفافية والنزاهة – باستثناء التوصيات التي تُعنى بتطوير وتحسين أداء السلطة التشريعية حيث أنه لا سلطة للحكومة على السلطة التشريعية – في كل من:

1. مبادرة الحكومات الشفافة .
2. التزامات قمة مكافحة الفساد 2016 في لندن.
3. توصيات تقرير الظل لاستعراض التقدم المحرز في الأردن في تحقيق الأهداف الفرعية 4 و5 و10 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة لعام 2017[1] .
4. دراسة تقييم نظام النزاهة الوطني – 2016[2].
5. مراجعة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للحكومة الشفافة في الأردن: الإطار القانوني الجديد للامركزية.
6. ورقة موقف: البيئة التمكينية لعمل منظمات المجتمع المدني في الأردن

هدف البوصلة

من خلال هذه البوصلة سيتم التعريف بما لم يتم التطرق له ضمن خطاب الثقة للحكومة بهدف تسليط الضوء عليه لإدراجه في الخطابا ت الحكومية القادمة.

تم الإشارة لما تطرق له الخطاب وما لم يتطرق له كما يلي:

- تم التطرق له بـ ☑
- لم يتم التطرق له بـ ☒

[1] التقرير معد من قبل رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية- الأردن)

[2] التقرير معد من قبل رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية- الأردن)

مبادرة الحكومات الشفافة

مبادرة الحكومات الشفافة هي مبادرة متعددة الأطراف، تهدف إلى تأمين الالتزام الجدي من قبل الحكومات المشاركة للترويج للشفافية، وتمكين المواطنين، ومكافحة الفساد، وتسخير التكنولوجيا لتعزيز الحاكمية، من خلال تقديم خطة عمل تتضمن التزامات طوعية. [٣]

وفي مايلي الالتزامات التي تعهد الأردن بتنفيذها

الالتزامات	خطاب الثقة
☑ تعزيز الإطار التشريعي الناظم لحرية الوصول للمعلومات .	• متابعة ملفّات الفساد وتطوير منظومة التشريعات والأنظمة التي تعالج جذور المشكلة والوقاية المستقبليّة، ومنها قانون حقّ الحصول على المعلومات، وقانون الكسب غير المشروع.
☑ تعزيز الإطار الناظم لحرية الإعلام.	• تفعيل دور الإعلام كسلطة رابعة والإرتقاء بمستوى أداء مؤسّسات الإعلام الرسمي. • الانتقال بمؤسسات الاعلام من مفهوم 'إعلام الحكومة' إلى مفهوم 'إعلام الدولة'، بما يعزّز دورها في خدمة الوطن والمواطن، والرقابة على أداء المؤسّسات، بكلّ مهنيّة وموضوعيّة. • إجراء التعديلات الضروريّة على التشريعات الناظمة لقطاع الإعلام، وتدفّق المعلومات، بما يعزّز دور وسائل الإعلام في حماية المجتمع، وتعزيز مستوى الوعي والثقافة لدى الأفراد.

[3] https://bit.ly/1pV6u4K

☑ تطوير مستوى الرعاية الصحية وحوسبة القطاع وربطه إلكترونياً. ☑ تفعيل وتعزيز آليات استقبال الشكاوى ومتابعتها والتعامل بها بجدية بما في ذلك إحالتها إلى القضاء.	• رفع مستوى الخدمات الرئيسة من تعليم وصحّة ونقل ومياه. • التوسّع في عدد الخدمات الإلكترونيّة التي يتمّ إطلاقها لتقديم الخدمة للمواطنين. • توفير منصة إلكترونية لاستقبال شكاوى المواطنين، وحماية المبلّغين عن المخالفات، الذين يكشفون عن معلومات مؤكّدة وموثّقة ذات قيمة للجهات المعنيّة، ضمن إطار المسؤوليّة الوطنيّة؛ ونؤكّد في هذا المقام أن لا حصانة لفاسد، ولا اغتيال للشخصيّة. • إطلاق منصّة إلكترونيّة حكوميّة لفتح المجال أمام المواطنين للتواصل مع الحكومة والتعبير عن آرائهم وأفكارهم وقضاياهم، والتفاعل معها.
☑ تبني مبدأ الإفصاح عن الموازنات وفق المعايير الدولية وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي. ☑ تطوير مرصد تفاعلي لرصد تنفيذ الخطط الحكومية والتقدم المحرز في إنجازها من قبل المواطن. ☑ تنفيذ سياسة لتوفير البيانات المفتوحة.	• التزام نهج الشفافيّة والمكاشفة، والانفتاح والوضوح، وإطلاع المواطنين بدقّة على حجم الأموال التي تُدفَع لإدامة الأجهزة الحكوميّة المختلفة. • إعادة تقييم التشريعات المتعلّقة بمنظومة النزاهة والشفافيّة، بحيث تشمل قانون الكسب غير المشروع، وقانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وقانون ديوان المحاسبة، وقانون حقّ الحصول على المعلومات.
☒ تطوير سياسات شفافة وتشاركية فيما يخص تحديات التغيرات المناخية.	

☑ مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى ٨٧.٥% من إلتزامات مبادرة الحكومات الشفافة.

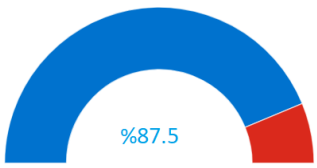

التزامات قمة مكافحة الفساد في لندن عام ٢٠١٦

عقدت قمة مكافحة الفساد الأولى في أيار 2016 في لندن حيث جمعت قادة العالم وقطاعات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، وتناولت القمة قضايا من بينها: سرية الشركات وشفافية الحكومات وإنفاذ قوانين محاربة الفساد الدولية وتقوية المؤسسات الدولية ، حيث تعهدت الأردن بالالتزامات التالية:

الالتزامات	خطاب الثقة
☑ كشف السجلات العامة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية للشركات.	• إعادة تقييم التشريعات المتعلّقة بمنظومة النزاهة والشفافيّة، بحيث تشمل قانون حقّ الحصول على المعلومات.

☒ استكشاف سبل تبادل المعلومات بشأن مقدمي العروض الفاسدين عبر الحدود.

☒ دعم إنشاء مركز مكافحة الفساد التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لدعم تأثير وتناغم أنشطتهم في مكافحة الفساد.

☒ الانضمام إلى الشراكة الدولية للنزاهة الرياضية.

☒ العمل مع الدول الأخرى لتبادل المعلومات بين مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان الاستجابة الأكثر فعالية لمكافحة غسل الأموال الدولي.

☒ تعزيز البيئة التشريعية لاسترداد الأصول من خلال سلطة الحجز غير القائم على الإدانة و مصادر الثروة غير المبررة.

☒ وضع مبادئ مشتركة تنظم دفع التعويضات للبلدان المتضررة من الفساد، لضمان أن تكون هذه المدفوعات سليمة و عادلة و بطريقة شفافة.

☒ العمل مع الدول الأخرى، و منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية لدعم التسريع بتنفيذ الأحكام الطوعية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

☒ إنشاء سجلات مركزية شفافة للشركات الأجنبية التي تقدم عطاءات على العقود العامة وشراء العقارات وتنوي القدوم على القيام باتخاذ إجراءات مماثلة.

☒ مراجعة العقوبات وغيرها من الإجراءات ضد عناصر التمكين للتهرب من الضرائب ، بما في ذلك الشركات التي لا تمنع موظفيها من تسهيل التهرب الضريبي.

☒ المشاركة في أحد مراكز الابتكار التي من شأنها تسهيل استيعاب المناهج والتقنيات الجديدة للتصدي للفساد.

☑ مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى ٩% من التزامات قمة مكافحة الفساد.

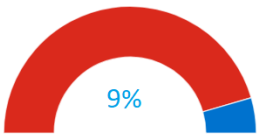

توصيات تقرير الظل لاستعراض التقدم المحرز في الأردن في تحقيق الأهداف الفرعية ٤ و٥ و١٠من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة لعام٢٠١٧

أعدت رشيد للنزاهة والشفافية تقرير الظل لاستعراض التقدم المحرز في الأردن في تحقيق الأهداف الفرعية 4 و5 و10 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المعتمدة من قبل الأمم المتحدة والذي يُعنى بـ" العدل والسلام والمؤسسات القوية" وتنص على ما يلي:

16.4 الحد بشكل ملموس من انتقال الأموال والأسلحة غير المشروعة، وتعزيز استرداد الأصول المنهوبة ومحاربة كافة أنواع الجريمة المنظمة.
16.5 الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما.
16.10 كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

التوصيات	خطاب الثقة
☑ ضمان الامتثال الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من خلال مواءمة جميع التشريعات ذات الصلة معها.	• تطوير منظومة التشريعات والأنظمة التي تعالج جذور المشكلة والوقاية المستقبليّة، ومنها قانون حقّ الحصول على المعلومات، وقانون الكسب غير المشروع. • متابعة إحالة ملفّات الفساد التي أعدّتها هيئة النزاهة ومكافحة الفساد إلى النيابة العامّة، وإعادة تقييم التشريعات المتعلّقة بمنظومة النزاهة والشفافيّة، بحيث تشمل قانون الكسب غير المشروع، وقانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وقانون ديوان المحاسبة، وقانون حقّ الحصول على المعلومات. ➢ علما بأنه لم يتم الاشارة المباشرة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ولكن تضمن السابق

[4] https://bit.ly/2RLu7uq

☑ تعزيز الشفافية في القطاع العام، من خلال تضمين التشريعات ذات الصلة بمتطلبات محددة للإفصاح العام بشكل دوري و نشر المعلومات الواردة في إقرارات إشهار الذمة المالية.	• إقرار مدوّنتيّ سلوك لعمل الوزراء والموظّفين الحكوميين، تضمنان حُسن الأداء والحرص على الصالح العام. • تطوير منظومة التشريعات والأنظمة التي تعالج جذور المشكلة والوقاية المستقبليّة، ومنها قانون حقّ الحصول على المعلومات، وقانون الكسب غير المشروع. • إعادة تقييم التشريعات المتعلّقة بمنظومة النزاهة والشفافيّة، بحيث تشمل قانون الكسب غير المشروع، وقانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وقانون ديوان المحاسبة، وقانون حقّ الحصول على المعلومات.
☑ العمل على إيجاد التشريعات التي تضمن الاستقلال المالي و الإداري و السياسي للهيئات الرقابية و الإشرافية والإنفاذية مثل وسائل الإعلام و ديوان المحاسبة ولجنة شؤون الأحزاب ومجلس المعلومات ومؤسسات إنفاذ القانون.	• تحصين مؤسّسات الرقابّة المالّية والإداريّة، وإعطائها المزيد من الصلاحيّات الرقابيّة والحصانة، لتتمكّن من أداء دورها على أكمل وجه، وسنقوم بمراجعة قانون ديوان المحاسبة وقانون هيئة النّزاهة ومكافحة الفساد لهذه الغاية. • إعادة تقييم التشريعات المتعلّقة بمنظومة النزاهة والشفافيّة، بحيث تشمل قانون الكسب غير المشروع، وقانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وقانون ديوان المحاسبة، وقانون حقّ الحصول على المعلومات.

☒ ضمان تحديث البيانات المتعلقة بمسائل مكافحة الفساد و الشفافية بانتظام، ونشرها في للتقارير السنوية لجميع الوزارات المعنية وإتاحتهاا للجمهور خلال فترة زمنية محددة.

☒ تعزيز ثقافة الشفافية في القطاع الخاص، من خلال ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية(الحقيقية)، وتشجيع الشركات على نشر بياناتها السنوية، و المعلومات الأخرى ذات العلاقة، وتشديد العقوبات المترتبة عن عدم الإفصاح عن المعلومات المطلوبة قانونياً.

☒ توسع تعريف الأشخاص السياسيين و ممثلو المخاطر الوارد في تشريعات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليشمل الموظفين العموميين المحليين.

☒ النظر في تشكيل لجنة نيابية دائمة للأمن والدفاع ، وتعديل التشريعات ذات الصلة لضمان قدر أكبر من وصول مجلس الأمة للمعلومات المتعلقة بالأجهزة الأمنية ومنتسبيها.

- ☒ مراجعة قانون الجرائم الإلكترونية و قانون منع الإرهاب لعام 2006، لضمان عدم الإخلال بحق حرية التعبير، وعدم توقيف الصحفيين دون سند قانوني.
- ☒ تعديل التشريعات ذات الصلة لتشمل حماية المبلغين عن المخالفات الذين يكشفون عن معلوماتهم علناً أو إلى أطراف ثالثة، إذا اقتضت الظروف لذلك.
- ☒ النظر في تعديل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، ليشمل أحكاماً إلزامية، تسمح بالإفصاح عن المعلومات عندما يحقق ذلك مصلحة عامة، حتى لو أدى ذلك لكشف مصلحة محمية.

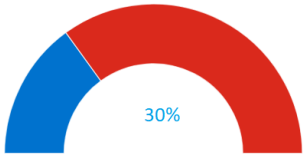

مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى ٣٠% من توصيات تقرير الظل.

دراسة تقييم نظام النزاهة الوطني٥ ٢٠١٦

أعدت رشيد في عام 2016 دراسة تعنى بتقييم قدرات المؤسسات الرئيسية في الدولة وتقدير مدى قيامها بالأدوار المتعلقة بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة في 13 من أعمدة الدولة (السلطات الثلاث والقطاع العام والخاص والجهات الرقابية وجهات إنفاذ القانون والهيئة المستقلة للانتخابات وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد والأحزاب السياسية و الإعلام والمجتمع المدني وديوان المظالم (علماً بأن تم ضمه ضمن صلاحية هيئة النزاهة ومكافحة الفساد).

وتظهر الدراسة أكثر التحديات التي تواجه نظام النزاهة الوطني في الأردن، كما تقدم العديد من التوصيات العامة والخاصة بالنسبة لأعمدة نظام النزاهة الوطني محل التحليل والتي تنعكس ايجاباً على تعزيز الأدوار الخاصة بتلك المؤسسات خلال مسيرتها وسعيها لمكافحة الفساد وإرساء قيم النزاهة والشفافية. وقد قدمت رشيد من خلال هذه الدراسة توصيات لتعزيز النزاهة في كل من الأعمدة الثلاثة عشر .

١. السلطة التنفيذية

التوصيات	خطاب الثقة
☑ تبني مبدأ الإفصاح عن الموازنات العامة.	• التزام نهج الشفافيّة والمكاشفة، والانفتاح والوضوح، وإطلاع المواطنين على حجم الأموال التي تُدفَع لإدامة الأجهزة الحكوميّة المختلفة، والأوجه الحقيقيّة لإنفاق هذه الأموال.
☑ إطلاع الرأي العام ومجلس الأمة على الإدارة الإقتصادية والإجراءات الرسمية حيال الدين العام.	• عقد لقاءات دوريّة مع اللجان والكُتل النيابيّة، للتباحث حول القضايا الرئيسة، وليتمكّن مجلس الأمة من القيام بواجباته الرقابيّة والتشريعيّة على أكمل وجه، وليتمكن المواطن من الحصول على المعلومة الدقيقة، وإيصال صوته، ومساءلة مقدّمي الخدمة، بموجب حقوقه الدستوريّة.
☑ إعداد الموازنات على أساس الموازنة الموجهة بالنتائج وبناء التقديرات على أسس ووثاق ثابته ووفق أولويات وطنية.	

[5] https://bit.ly/2DBWd8n

☑ مراجعة شاملة للوحدات الحكومية المستقلة وأطر عملها وتحديد معايير موضوعية للدمج وإعادة الهيكلة.	• إجراء دراسة موضوعيّة لهيكلة الوزارات والمؤسّسات الرسميّة والدوائر الحكوميّة، بهدف ترشيقها ورفع كفاءتها، وإعطاء الوزير الصلاحيّات اللازمة لإدارتها. • إقرار مدوّنتيّ سلوك لعمل الوزراء والموظّفين الحكوميين، تضمنان حُسن الأداء والحرص على الصالح العام.
☑ توحيد الأنظمة المالية والإنتقال والسفر والحوافز وغيرها من النفقات العامة بموجب نظام موحد.	• البدء بدراسة شاملة لضمّ عدد من الوزارات والدوائر والهيئات المستقلّة، بهدف ترشيق الأداء، وضبط الإنفاق. • إعطاء الوزير الصلاحيّات اللازمة لإدارة لتحسين بيئة العمل وتدريب الموظفين وإعادة هندسة الإجراءات وتبسيطها واتخاذ الاجراءات الكفيلة بوقف الهدر في الإنفاق.
☑ تبني خطط وبرامج وطنية تعزز سيادة القانون والحوكمة الرشيدة.	• إعطاء ملف الفساد وسيادة القانون أهمية كُبرى، من خلال متابعة ملفات الفساد، وتطوير منظومة التشريعات والأنظمة التي تعالج جذور المشكلة والوقاية المستقبليّة. • إعادة تقييم التشريعات المتعلّقة بمنظومة النزاهة والشفافيّة (قانون الكسب غير المشروع، وقانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وقانون ديوان المحاسبة، وقانون حقّ الحصول على المعلومات). • توفير منصة إلكترونية لاستقبال شكاوى المواطنين، وحماية المبلّغين عن المخالفات. • وضع خطط تفصيليّة تترجم جميع ما ورد في البيان الوزاري، وفق سقوف زمنيّة محدّدة، ومؤشّرات قياس واضحة ، لتمكين السلطة التشريعية من أداء دورها الرقابي على أعمال الحكومة وفق الأصول الدستوريّة.

☑ تحديث وتطوير منظومة ديوان الخدمة المدنية بما يواكب التطورات التي طرأت على الوظيفة العامة، وتوحيد المراجع المؤسسية المعنية بالتوظيف.	• دراسة تعديلات نظام الخدمة المدنيّة، وتقديم مقترحات وتوصيات تسهم في تحقيق أهداف تنمية الموارد البشريّة وتفعيل أداء القطاع العام وقياس أداء الموظفين.
☑ إعادة النظر بمنهجية وفلسفة الحكومة الإلكترونية وما هي الأهداف المرجوة من حوسبة الخدمات العامة وفقا لأفضل التجارب العالمية. ☑ مراجعة منظومة التعليم بكافة مكوناتها وتحديد جوانب التطوير الممكنة على المرافق والمناهج والقطاع الأكاديمي.	• إطلاق منصّة إلكترونيّة حكوميّة لفتح المجال أمام المواطنين للتواصل مع الحكومة والتعبير عن آرائهم وأفكارهم وقضاياهم، والتفاعل معها. • التوسّع في عدد الخدمات الإلكترونيّة التي يتمّ إطلاقها لتقديم الخدمة للمواطنين. • توفير بيئة مدرسيّة آمنة ومعلّم محفَّز، وتعليم نوعيٍّ يواكب التطوّر التقنيّ وثورة المعلومات، بحيث يتمّ الانتقال من مرحلة التعليم إلى التعلّم، فيكون الطالب محور هذه العمليّة، من خلال تركيزه على اكتساب مهارات التفكير الناقد، وحلّ المشكلات، والابتعاد عن أسلوب التلقين؛ ويتطلّب ذلك تطوير منظومة متكاملة تشمل البيئة المدرسيّة، والطالب، والمعلّم، والمنهج؛ وفق الاستراتيجيّة الوطنيّة لتنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى التوسّع في التعليم المهني.

☒ الاستفادة من الدروس المستقاه من سياسات وعمليات الخصخصة وتضمينها في عملية رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، من خلال خطط وسياسات الإصلاح المالي والإقتصادي والخط اللازمة لتنفيذها.

☒ مراجعة شاملة لقانون إشهار الذمة المالية وتضمينه نصوص تضمن تفعيله من خلال تقديم النماذج.

☒ تبني نظام مشتريات موحد للوازم والاشغال على مستوى جميع المؤسسات التي تنفق المال العام ضمن أسس وسقوف مالية واضحة.

☒ الرقابة الفاعلة على المشاريع التنموية.

☒ تطوير دليل أو قواعد مرجعية لمسار وأولويات العملية التشريعية.

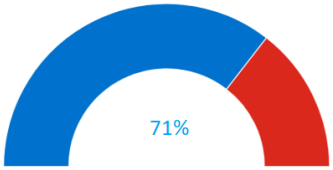

مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى ٧١% من التوصيات المتعلقة بالسلطة التنفيذية.

٢. السلطة القضائية

التوصيات	خطاب الثقة
☑ ضمان الإستقلال المالي والإداري للمجلس القضائي. ☑ مراجعة الأنظمة والتعليمات الخاصة بالإمتيازات المادية للقضاة وربطها بشكل مستمر بمعدلات التضخم. ☑ رفد المحاكم والقضاة بالموارد البشرية والفنية الكافية لتسهيل وتسريع عمليات إتخاذ القرار. ☑ إعادة تأهيل البنية التحتية للمحاكم بما يضمن سهولة الوصول إليها وبما يتفق مع المعايير الدولية. ☑ تبني وتطوير خطة لبناء قدرات الجهاز القضائي حول كافة المستجدات العصر.	☑ توفير بيئة مؤسسيّة وعصريّة للجهاز القضائيّ وأجهزته المساندة والاستمرار في تحديث وتطوير التّشريعات، وتحسين الإجراءات الإداريّة في المحاكم، وتطوير البُنى التحتيّة فيها.
☒ استكمال بناء قصور العدل في كافة المحافظات والمناطق الجغرافية. ☒ تخفيف العبء والمدور القضائي الشهري واليومي أمام القضاة.	

مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى ٧١% من التوصيات المتعلقة بالسلطة القضائية.

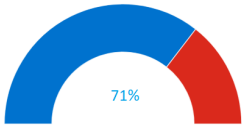

٣. القطاع العام

التوصيات	خطاب الثقة
☑ تفعيل مدونة السلوك، وقيم الوظيفة العامة والنزاهة والشفافية في تقديم الخدمات. ☑ تطبيق مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص في الوظائف خارج نطاق ديوان الخدمة المدنية وإلغاء الصلاحيات الإستثنائية في التعيين.	• إقرار مدوّنتيّ سلوك لعمل الوزراء والموظّفين الحكوميين، تضمنان حُسن الأداء والحرص على الصالح العام. • دراسة تعديلات نظام الخدمة المدنيّة، وتقديم مقترحات وتوصيات تسهم في تحقيق أهداف تنمية الموارد البشريّة وتفعيل أداء القطاع العام وقياس أداء الموظفين.
☑ تعميم استخدام البرامج المحوسبة والربط الإلكتروني بين كافة المؤسسات في كافة المحافظات.	• إنجاز العديد من الخدمات الإلكترونيّة الحكوميّة، وتحسين نوعيّتها، بما يسهم في توسيع قاعدة الاعتماد على الوسائل التقنيّة الحديثة، وتوفير الوقت والجهد والتكاليف، والتخلّص من بعض الإجراءات البيروقراطيّة العقيمة في عمليّة تقديم الخدمات للمواطنين، وصولاً إلى تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونيّة بشكل تدريجي.
☑ تخصيص الموارد المالية للخدمات على أسس واضحة وموضوعية تراعي الاحتياجات المحلية والأولويات الوطنية.	• توفير بيئة مدرسيّة آمنة ومعلّم محفّز، وتعليم نوعيٍّ يواكب التطوّر التقنيّ وثورة المعلومات. • ويتطلّب ذلك تطوير منظومة متكاملة تشمل البيئة المدرسيّة، والطالب، والمعلّم، والمنهج؛ وفق الاستراتيجيّة الوطنيّة لتنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى التوسّع في التعليم المهني مؤشر نسبة الالتحاق برياض الأطفال، ونظام تصنيف المدارس، ونظام المسار المهني للمعلم، نتائج الأردن في الاختبارات العالميّة مثل (PISA, TIMMS). • إقرار نظام المدارس الخاصّة بهدف وضع ضوابط على ارتفاع الرسوم والأقساط المدرسية الخاصة، وإيجاد تصنيف وطني لها، وحماية حقوق المعلّمين من خلال الدفع الإلكتروني للرواتب . • معالجة الفقر والبطالة وتكريس المساواة في الوصول إلى الفرص: والالتزام بتنفيذ مخرجات الاستراتيجيّة الوطنيّة لتنمية الموارد البشريّة، وإطلاق برامجَ تؤهِّل المتعطّلين عن العمل، خصوصاً من فئة الشباب

- ☒ تطوير خطة وطنية لحل وإنهاء مشكلة التضخم الإداري في القطاع العام .
- ☒ فهرسة وأرشفة المعلومات والبيانات لدى كافة المؤسسات الرسمية وضمان إنسياب المعلومات بكل سلاسة ويسر.
- ☒ إعادة تأهيل البنى التحتية بما يضمن حفظ وارشفة المعلومات وضمان حصول المواطن على الخدمات بمعزل عن اي عوائق .
- ☒ إلزام المؤسسات العامة بنشر تقاريرها السنوية والقطاعية بشكل مستمر، وكذلك نشر التقارير المالية والإدارية للشركات التي تساهم فيها الحكومة.
- ☒ تفعيل وإعادة هيكلة وحدات الرقابة الداخلية في المؤسسات العامة.

مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى 44% من التوصيات المتعلقة بالقطاع العام.

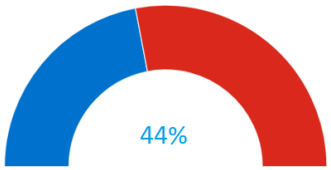

٤. هيئة النزاهة ومكافحة الفساد.

التوصيات	خطاب الثقة
☑ إيجاد آلية للتنسيق وتوحيد المرجعيات فيما يتعلق بالتحقيق في قضايا الفساد بين الهيئة والإدعاء العام لدى المحاكم ☑ ودائرة إشهار الذمة المالية ودائرة الجمارك وديوان المحاسبة وديوان المظالم وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ☑ تعديل قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بما يضمن تجريم كافة أفعال الفساد الواردة في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإغلاق الثغرات والقصور في القانون الحالي، بالإضافة إلى تضمينه نصوصاً واضحة حول الدور الوقائي للهيئة والتوعية بمخاطر الفساد، وتطوير آليات بموجب القانون للتنسيق بين الهيئة وجهات ومؤسسات الرقابة في القطاع الخاص.	• متابعة إحالة ملفّات الفساد التي أعدّتها هيئة النزاهة ومكافحة الفساد إلى النيابة العامّة، وإعادة تقييم التشريعات المتعلّقة بمنظومة النزاهة والشفافيّة، بحيث تشمل قانون الكسب غير المشروع، وقانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وقانون ديوان المحاسبة، وقانون حقّ الحصول على المعلومات.

- ☒ إعادة النظر بالهيكل التنظيمي للهيئة بما يكفل تحقيق الواجبات والمهام المنوطة بها ورفدها بالكوادر الفنية والإدارية الكافية واللازمة لتطوير الموارد البشرية لمواكبة كافة المستجدات على الصعيد الإقليمي والدولي.
- ☒ تنسيق الجهود والشراكة الحقيقية بموجب القانون مع مؤسسات المجتمع المدني والإعلام.
- ☒ تطوير آليات بموجب القانون للتنسيق بين الهيئة وجهات ومؤسسات الرقابة في القطاع الخاص للكشف عن الفساد ومنعها في القطاع الخاص.
- ☒ تطوير البنية التحتية للهيئة بما يضمن الكفاية الذاتية والمؤسسية لتمكينها من القيام بكافة الإجراءات اللازمة للتحقيق في قضايا الفساد وكشفها وتزويدها بالبرمجيات والربط الإلكتروني وكافة التجهيزات الفنية.
- ☒ إيلاء الجانب الوقائي الأهمية اللازمة ووضع الخطط التنفيذية لتوعية المواطنين من مخاطر الفساد.
- ☒ النص صراحة على نشر التقارير السنوية والقطاعية والدورية على الملأ ودون أي قيود.
- ☒ تطوير قاعدة معلومات وطنية تشكل مرجعاً موثوقاً لكافة الجهات لتقييم ورصد التقدم المحرز، ولمنع ازدواج العمل لدى المؤسسات الرقابية المختلفة في الأردن.

☑ مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى 30% من التوصيات المتعلقة بهيئة النزاهة ومكافحة الفساد.

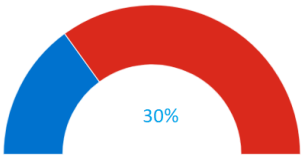

٥. ديوان المحاسبة

التوصيات	خطاب الثقة
☑ ضرورة منح ديوان المحاسبة الإستقلال الإداري والمالي الكامل، وأن تكون تبعية رئيس الديوان لمجلس الأمة فقط. ☑ ضرورة الاسراع في تنفيذ محاور خطة النزاهة الوطنية لتضمنها محاور ذات اهمية من شأنها ان تنعكس ايجاباً على عمل الديوان. ☑ تطوير الجهاز الفني ورفد الديوان بالكوادر المتخصصة والحرفية وتطوير	• متابعة إحالة ملفّات الفساد التي أعدّتها هيئة النزاهة ومكافحة الفساد إلى النيابة العامّة، وإعادة تقييم التشريعات المتعلّقة بمنظومة النزاهة والشفافيّة، بحيث تشمل قانون الكسب غير المشروع، وقانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وقانون ديوان المحاسبة، وقانون حقّ الحصول على المعلومات.

الهيكل التنظيمي والإداري في الديوان ليلبي الحاجة الحقيقية منه	

- ☒ أن يتضمن القانون عدم عزل او تنحية رئيس الديوان حال عمله نهائياً إلا في حالة الإدانة بإرتكاب جرائم أو مخالفات جسيمة وأن تكون مدة الرئاسة 6 سنوات.
- ☒ ضرورة أن يقوم الديوان بتطوير أدوات ووسائل الرقابة المتبعة لدية وبما يتواءم مع أفضل الممارسات الدولية المعتمده في هذا المجال، وممارسة كافة أنواع الرقابة ولا سيما رقابة الأداء وكذلك الرقابة الإدارية ومراجعة وتطوير التشريعات بما يضمن التنسيق بين المؤسسات الرقابية.
- ☒ ان يتضمن القانون تفعيل أنظمة المساءلة القانونية وفق أسس شفافة ونزيهة وموضوعية ووفق أفضل المعايير والممارسات الدولية، حتى تتحول رقابة ديوان المحاسبة فعلياً إلى رقابة خارجية.
- ☒ منح الديوان الاستقلال الاداري والمالي والفني وأن تكون التبعية الفنية لرئيس الديوان لمجلس النواب ممثل الأمة وعدم تنحية أو عزل رئيس الديوان خلال عمله نهائياً وأن يحدد ذلك بمدة 6 سنوات.
- ☒ السرعة في كتابة التقارير الرقابية حال اكتشاف الأخطاء أو عند الإنتهاء من عملية التدقيق والمراجعة؛ حتى لا تزول الآثار المترتبة على نتائج التدقيق، الوقت المناسب.
- ☒ ممارسة دور أكبر في رقابة الديوان على الإيرادات بنفس مستوى رقابته على النفقات، لأنّ عمليات الإنفاق يتم إجازتها من أكثر من شخص أما الإيرادات فيتم قبضها من شخص واحد.
- ☒ ضرورة تعزيز استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في مؤسسات الدولة، لأنها تقود إلى إمكانية التحقق من صحة الإيرادات والنفقات في المؤسسات، بما يمكن الديوان من الحصول والإطاع على المعلومات بأي وقت دون أي ضغوط.
- ☒ شمول رقابة ديوان المحاسبة للشركات التي تمتلك الحكومة 25 % فأكثر من رأسمالها.

☑ مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى٢٧% من التوصيات المتعلقة بديوان المحاسبة.

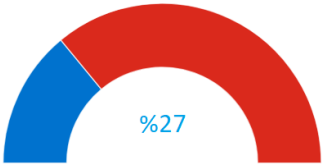

٦. الإعلام

التوصيات	خطاب الثقة
☑ مراجعة ضمان حق الحصول على المعلومات بما يضمن الإفصاح الذاتي المستمر والتصنيف وفق أسس موضوعية.	• تفعيل دور الإعلام كسلطة رابعة والارتقاء بمستوى أداء مؤسّسات الإعلام الرسمي. • الانتقال بمؤسسات الاعلام من مفهوم 'إعلام الحكومة' إلى مفهوم 'إعلام الدولة'، بما يعزّز دورها في خدمة الوطن والمواطن، والرقابة على أداء المؤسّسات، بكلّ مهنيّة وموضوعيّة

- ☒ مراجعة قانون منع الإرهاب بما يضمن عدم المساس بحرية الرأي والتعبير وضمان عدم محاكمة الصحفيين أمام محكمة أمن الدولة.
- ☒ مراجعة قانون الجرائم الإلكترونية وضمان عدم توقيف الصحفيين وعدم إطالة أمد التقاضي وبما يتوافق مع قانون المطبوعات والنشر.

- ☒ مراجعة قانون المطبوعات والنشر بما يضمن تنظيم وسائل التواصل الإلكتروني، لا التسجيل بهدف التقييد، بالاضافة إلى عدم اللجوء إلى الحجب.
- ☒ مراجعة قانون الإعلام المرئي والمسموع وضمان تسبيب القرارات الصادرة لترخيص البث.
- ☒ إعادة تعريف الصحفي بما ينسجم مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى وفتح باب العضوية في نقابة الصحفيين لكل صحفي يعمل في أي وسيلة إعلامية.
- ☒ تبني خطة وطنية لتصنيف جميع المعلومات في المؤسسات وفقاً لمنهجية واضحة المعايير

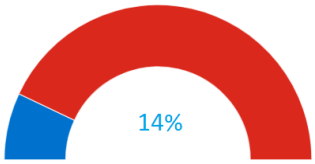

مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى ١٤% من التوصيات المتعلقة بالاعلام .

الأعمدة التي لم يتطرق لها الخطاب:

المجتمع المدني

إصلاح الإطار القانوني الناظم لعمل المجتمع المدني بحيث يشمل حق التنظيم والحق في الرأي والتعبير عنه، والحق في التجمع السلمي وحرية االوصول للموارد والحصول عليها، وتطوير شراكات وطنية حقيقية وفعالة بما يضمن الإشراك الحقيقي للمجتمع المدني بالمشاريع الوطنية ورسم السياسات والتشريعات ذات العلاقة، وضمان عدم التدخل في عمل المجتمع المدني.

يجب أن ينطلق الإطار القانوني الناظم للحق في تأسيس الجمعيات من المبادئ التالية:

- ☒ حرية تأسيس الجمعيات وتسجيلها عن طريق الإخطار فحسب، على أن يكون من حق السلطة التنفيذية في حال كان لديها إعتراض على تأسيس جمعية ما أن تلجأ إلى القضاء.
- ☒ حق الهيئة الإدارية لكل جمعية في إدارة شؤونها دون تدخل من أي جهة حكومية.
- ☒ حق الهيئة العامة لكل جمعية في إنتخاب هيئتها الإدارية بحرية، وإحترام الحكومة لنتائج الإنتخابات،وأن لا يكون لها حق الإعتراض على عضوية أي شخص في الهيئة الإدارية للجمعية إلاّ من خلال دعوى ترفع أمام القضاء الإداري المختص.
- ☒ حق السلطة التنفيذية بمراقبة عمل الجمعيات، فإذا وجدت خروجاً على القانون؛ فتتم معالجته باللجوء إلى القضاء صاحب الصلاحية الأولى والأخيرة.
- ☒ حق كل جمعية في الحصول على التمويل الداخلي والخارجي شريطة أن تعلن عن مبالغ التمويل التي تلقتها ومصادر هذا التمويل وسبل استخدامه بدقة، وعلى أن يكون كل ذلك مدعوماً بالوثائق الثبوتية، وأن تلتزم بنشر ميزانياتها السنوية ، بالإضافة لإطلاع هيئتها العامة.
- ☒ لا يجوز حل أي جمعية إلاّ بموافقة هيئتها العامة أو بقرار قضائي، كما لا يجوز وقف أي جمعية عن

العمل إلاّ بقرار قضائي.

☒ التأكيد على أن مدة الهيئة الإدارية المؤقتة لأي جمعية هي (60) يوماً يتم خلالها دعوة الهيئة العامة للجمعية لانتخاب هيئة إدارية جديدة، ولا يجوز تمديد هذه الفترة تحت أي ظرف إلاّ لمرة واحدة لتحقيق هذا الهدف.

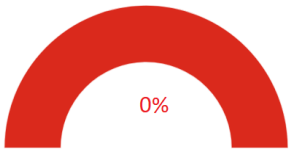

مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى صفر % من التوصيات المتعلقة بالمجتمع المدني.

الأحزاب السياسية

أولاً :على صعيد التشريعات

☒ مراجعة وتعديل قانون الأحزاب بما يضمن تسهيل وتسريع عملية تسجيل وترخيص الأحزاب، السياسية حيث يتضمن القانون الحالي إجراءات طويلة تتسم بالتعقيد الإداري ومن شأنها أن تثني إرادة الأفراد عن السير بترخيص الأحزاب السياسية.

☒ مراجعة الإطار القانوني الناظم لمسألة تقديم الدعم المالي للأحزاب السياسية والإسترشاد بالنظم العالمية ومنها الإعلان عن التأسيس، والمشاركة في الإنتخابات، وعدد الأصوات التي حصل عليها الحزب،وعدد المقاعد التي فاز بها الحزب، ونسبة تمثيل المرأة والشباب في الحزب، وعدد منتسبي الحزب، وعدد مقار الأحزاب في المناطق والمحافظات.

☒ النص صراحة على حق الأحزاب كمؤسسات وشخصيات اعتباريه أن تقوم بكافة التصرفات المتعلقة بشؤونها الداخلية دون اشتراط اي موافقات على ذلك مثل تعديل النظام الداخلي.

☒ إلغاء العقوبات المقررة بقانون الأحزاب السياسية التي توصف بالشديدة والتي لا تتفق مع الخطاب العام الرسمي بالتوجه نحو تعزيز الحياة الحزبية.

☒ أن يتضمن القانون إستقلال الشخصية الإعتبارية للحزب ومفاد ذلك عدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية إلا من خلال إجراءات قضائية واضحة وعدم إطلاع أي جهة على حسابات او ملفات وسجلات الحزب إلا باللجوء للقضاء صاحب الصلاحية.

☒ تعديل قانون الإجتماعات العامة ليضمن السماح للأشخاص الاعتباريين بتقديم إشعار خطي بعقد الإجتماع العام أو التوقيع عليه مع الأشخاص الطبيعيين. والحد من السلطات الواسعة لوزير الداخلية في قانون الإجتماعات العامة والمتمثلة في صلاحية استثناء اجتماعات معينة من أحكام قانون الإجتماعات العامة وفي إصدار التعليمات اللازمة لتطبيق أحكام القانون في أي وقت يشاء.

ثانياً :على صعيد الممارسات

☒ وقف أي ممارسات من شأنها التأثير على الإنضمام للأحزاب السياسية، أو الانخراط في نشاطاتها.

☒ مراجعة وتطوير مناهج مدرسية وجامعية في مجال التربية المدنية والسياسية، وإزالة أي مواد تتعارض مع حرية الرأي والتعبير، ومع التعددية السياسية، والحق في تشكيل الأحزاب والإنضمام

إليها.

- ☒ إشراك الأحزاب السياسية بالخطط التنموية والبرامج المجتمعية، وعدم المساس بحق الأحزاب بمخاطبة الرأي العام بما في ذلك الشباب.
- ☒ أن تسعى الأحزاب السياسية إلى تطوير أنظمتها الداخلية وبنيتها المؤسسية على أسس من الشفافية والحاكمية الرشيدة.
- ☒ أن تطور الأحزاب السياسية خطط وبرامج وطنية تلبي احتياجات الأفراد في المجتمع في التوصل إلى حلول وتصورات حول الإشكاليات التي تعاني منها الدولة الأردنية.
- ☒ أن تنتهج الأحزاب السياسية كافة الوسائل والسبل نحو الإفصاح المالي والشفافية المالية والإدارية، وتكريس أفضل الممارسات السياسية في العمل العام.

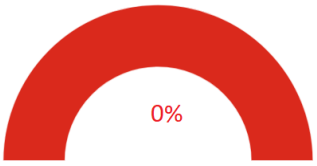

مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى صفر% من التوصيات المتعلقة بالأحزاب السياسية.

هيئات انفاذ القانون

- ☒ تعزيز استقلال النيابة العامة ورفدها بكافة المعدات والتجهيزات الفنية و تطوير مهارات الاشخاص الملكفين بالتقصي والتحقيق بما يواكب اخر التطورات الفنية والتكنولوجية في مجال التحقيق وجمع البينات .
- ☒ ضمان حق التظلم من خلال اجراءات تقديم الشكاوى لدى جهات مستقلة حول اي انتهاك يتعرض له الافراد، وتوفير حماية للضحايا والشهود والمبلغين وتجهيز البنى التحتية والبرمجيات اللازمة لضمان عدم تعريضهم للخطر.
- ☒ تحديد الجهات التي تمارس صلاحيات الضابطة العدلية على وجه التحديد ، وحصر ممارسة صلاحيات التحقيق والتوقيف وغيرها من اجراءات قضائية بيد الادعاء العام صاحب الولاية العامة.
- ☒ تخفيف اعباء التحقيق وسماع الشهود على المدعين العامين واعتبار مهنتهم من المهن التي تتطلب جهدا اضافياً وتصنيفها من المهن الخطيرة نفسياً وجسدياً مما يتطلب توفير المخصصات المالية والجاهزية الادارية والفنية لضمان القيام بكافة المهام المنوطة بالمدعي العام بكل كفاية واقتدار .
- ☒ تعزيز ثقافة سيادة القانون لدى كافة افراد المجتمع وعدم التجاوز على حقوق الأفراد تحت اي ذريعة .
- ☒ تطوير برامج وطنية وتفعيل سجل عدلي لدى وزراة العدل لتنظيم السوابق القضائية.

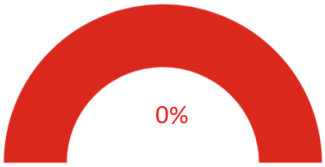

مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى صفر % من التوصيات المتعلقة بهيئات إنفاذ القانون.

الهيئة المستقلة للانتخاب

- ☒ تعديل التشريعات وتطوير الهيكل التنظيمي بما يضمن الاستقلال المالي والاداري، وتفعيل الادوار الفنية والخاصة بالتوعية والتثقيف بكافة مراحل العملية الانتخابية وعدم اقتصار العمل على موسم الانتخابات.
- ☒ تطوير آليات واجراءات اكثر فعالية في تنظيم الدعاية الانتخابية والافصاح المالي الخاص بها ونشر كافة المعلومات والتقارير والقرارات الخاصة بالعملية الانتخابية للجمهور.
- ☒ مراجعة قانون الانتخابات بما يضمن تجريم كافة الأفعال التي تخل بمبادئ واجراءات العملية الانتخابية.
- ☒ منح الهيئة كافة الصلاحيات القانونية، وتطوير قانون الهيئة بما يكفل التعاون التام من قبل مؤسسات الدولة خلال العملية الانتخابية وتطوير نصوص قانونية لتفعيل دور اجهزة انفاذ القانون في ضبط الجرائم الانتخابية.
- ☒ توسيع قاعدة لجان الانتخاب وتطوير آليات وادلة واضحة لعمل اللجان وتبني برامج تدريبية كافية قبل موعد الاقتراع بفترة زمنية كافية.
- ☒ قيام الهيئة بتطوير آليات تعامل وسائل الاعلام خلال فترة العملية الانتخابية ولا سيما الحملات الانتخابية لضمان الحياد والاستقلال والاشراف المباشر من قبل الهيئة ورفدها بالكوادر البشرية والفنية الخاصة بذلك.

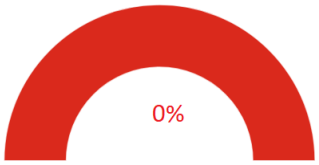

مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى صفر % من التوصيات لمتعلقة بالهيئة المستقلة للانتخاب.

القطاع الخاص

- ☒ تطبيق التسجيل الإلكتروني حال تعديل نصوص قانون المعاملات الإلكترونية، بحيث يمكن لمتلقي الخدمة تقديم طلب تسجيل عبر الموقع وفي حالة الموافقة يتم دفع الرسوم عبر الموقع الإلكتروني .
- ☒ حماية المستثمرين (خاصة المستثمرين الأقلية) من خلال اتخاذ العديد من الخطوات:
  - اشتراط الكشف الفوري عن المعاملات وزيادة متطلبات الافصاح في التقرير السنوي مع الاطراف ذات العلاقة.
  - تحديد واجبات المديرين بوضوح في القانون والسماح للمستثمرين الاقلية لمقاضاة المديرين في حالة من سوء الإدارة.
  - فتح دفاتر الشركة للفحص من قبل المساهمين و تنزيل الحد االدنى المطلوب لنسب المساهمة لغاية طلب من مراقب الشؤكات اجراء التدقيق على أعمال الشركة ودفاترها من 15٪ إلى 10٪ او اقل.
- ☒ لا بد من التأكيد على أن أفضل وسيلة لمكافحة الفساد هي الوقاية منه بتفعيل الدور الرقابي

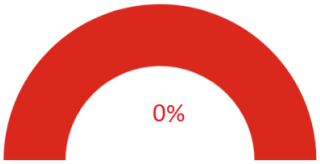

بدائرة مراقبة الشركات ولهيئة الاوراق المالية والتشدد في العقوبات المفروضة في حال عدم الافصاح سواء من حيث المحتوى او التوقيت.

- ☒ مراجعة قانون الاستثمار ليتم التسجيل والترخيص معا في النافذة الموحدة في ذات اليوم وإصدار تراخيص المهن لفترات زمنية أطول، 3 أو5 سنوات، مع تطوير آليات ناجعة وفعالة للرقابة.
- ☒ تعديل القوانين والانظمة اللازمة لإعطاء التراخيص المسبقة للمهن أو المشاريع االاستثمارية ذات الخطورة المنخفضة، وتطبيق مفهوم الرقابة والتفتيش اللاحق، وتحديد فترة زمنية للرد على المعاملات حسب خصوصية وخطورة الانشطة والالتزام بتطبيق قاعدة أن عدم الرد خلال الفترة المحددة يعتبر قبول.
- ☒ تفعيل مسؤولية مدققي الحسابات الجزائية والمدنية وتعديل المواد العقابية في قانون الشركات وقانون الاوراق المالية لزيادة مقدار قيمة الغرامات المفروضة وبالذات بالنسبة للمخالفات ذات الاثر المالي وتحديدا الاثر المترتب على مخالفة المادة (148 شركات).
- ☒ تفعيل نصوص المسؤولية المدنية لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة العامة والتأكيد على تطبيق الشروط المؤهلة للعضوية وبالذات متطلب شهادة عدم المحكومية.
- ☒ مراجعة قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص والاخذ بالنهج الحديث الذي ينظم العلاقة بين القطاعين وتحديد الأطر التنظيمية والتنفيذية لهذا القانون بشكل يضمن الفعالية.

☑ مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى صفر % من التوصيات المتعلقة بالقطاع الخاص.

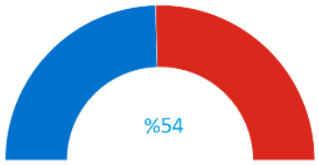

☑ مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى ٥٤ % من مجمل توصيات تقرير تقييم نظام النزاهة الوطني.

مراجعة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للحكومة الشفافة في الأردن: الإطار القانوني الجديد للامركزية.

اطلق تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شباط 2017 بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ويعنى التقرير بتعزيز السياسات والممارسات المتعلقة بالحوكمه الرشيدة والحكومة المفتوحة فيما يخص اللامركزية وبناء القدرات المؤسسية (المحافظات والبلديات) من أجل تحقيق سياسات وخدمات عامة شاملة في وتطبيق مبادئ وممارسات الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي.

ذكر ان التقرير يقدم تحليلاً يهدف للإصلاح نحو اللامركزية في الاردن من منظور مبادئ وممارسات الحكومة المفتوحة، كما تم من خلال التقرير تقييم لأدوار جميع الجهات ذات العلاقة باللامركزية ومنها دور الحكومة، بالاضافة الى تسليط الضوء على اهم التحديات والتوصيات حيالها.

التوصيات	خطاب الثقة
☑ توضيح الأدوار والمسؤوليات على المستوى الوطني والمحلي والبلدي في تقديم الخدمات والكفاءات العامة في عملية التخطيط والتطوير الوطنية. ☑ تطوير آلية رصد مركزية لتقييم وإجراء التعديلات أثناء وبعد تنفيذ برنامج اللامركزية. ☑ تعزيز أداء وحدات التنمية المحلية من خلال توضيح أدوارها ومسؤولياتها وتعزيز مساهمتها في سياسات التنمية ومشاريعها	• إجراء تقييم شامل لتجربة اللامركزيّة، للوقوف على الإيجابيّات وتعزيزها، وتجاوز التحدّيات التي تواجه عمل مجالس المحافظات، ضمن إطار الأولويّات التنمويّة، وذلك بهدف تجويد التجربة، وضمان انعكاسها بشكل إيجابي على مستوى الخدمات المقدّمة للمواطنين، إلى جانب تعزيز أطر التواصل مع البلديّات ودعمها بما يعزّز كفاءة الخدمات التي تقدّمها.

☑ يجب أن يلعب البرلمان دوراً أكبر في متابعة تنفيذ الإصلاح..	• وضع خطط تفصيليّة تترجم جميع ما ورد في البيان الوزاري، وفق سقوف زمنيّة محدّدة، ومؤشّرات قياس واضحة، يتمّ إطلاع مجلسكم الكريم عليها، ليتمكّن من أداء دوره الرقابي على أعمال الحكومة، وفق الأصول الدستوريّة.
☑ توحيد الأنظمة المالية والإنتقال والسفر والحوافز وغيرها من النفقات العامة بموجب نظام موحد.	• البدء بدراسة شاملة لضمّ عدد من الوزارات والدوائر والهيئات المستقلّة، بهدف ترشيق الأداء، وضبط الإنفاق. • إعطاء الوزير الصلاحيّات اللازمة لإدارة لتحسين بيئة العمل وتدريب الموظفين وإعادة هندسة الإجراءات وتبسيطها واتخاذ الاجراءات الكفيلة بوقف الهدر في الإنفاق.
☑ تكريس الموارد البشرية والمالية اللازمة ، وتعزيز التعاون والتنسيق والتواصل بين المؤسسات الحكومية المركزية ومع بقية الدوائر العامة.	• تلتزم الحكومة بتنفيذ مخرجات الاستراتيجيّة الوطنيّة لتنمية الموارد البشريّة، وإطلاق برامجَ تؤهِّل المتعطّلين عن العمل، خصوصاً من فئة الشباب، وبناء ثقافة المبادرة والاعتماد على الذات لديهم، ليصبحوا شركاء فاعلين في التنمية.
☑ النظر في تعديل التشريعات التي تعوق الوصول إلى المعلومات.	• تطوير منظومة التشريعات والأنظمة التي تعالج جذور المشكلة والوقاية المستقبليّة، ومنها قانون حقّ الحصول على المعلومات، وقانون الكسب غير المشروع.
☑ توفير الموارد الكافية للمحافظات المنتخبة والمجالس المحلية والهيئات الفرعية ذات الصلة.مراجعة منظومة التعليم بكافة مكوناتها وتحديد جوانب التطوير الممكنة على المرافق والمناهج والقطاع الأكاديمي.	• دعم مجالس المحافظات والمجالس البلديّة وتمكينها من القيام بواجباتها في خدمة الوطن والمواطن.
☑ دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز مشاركة الفئات الضعيفة في المجتمع ، بما في ذلك النساء والشباب ، في	• إطلاق برامجَ تؤهِّل المتعطّلين عن العمل، خصوصاً من فئة الشباب، وبناء ثقافة المبادرة والاعتماد على الذات لديهم، ليصبحوا شركاء فاعلين في التنمية.

الانتخابات المحلية وإنشاء آليات مؤسسية يمكنهم من خلالها لعب دور بناء في تحديد الاحتياجات والأولويات في مجتمعهم (برامج التوجيه ومجالس الشباب المحلية ، والمشاركة المدنية في المناهج الدراسية).	• وتمكين الأسر من خلال دعم إقامة مشاريع صغيرة مدرّة للدخل. • الترويج للفرص الاستثماريّة في المحافظات، من خلال مشروع الخارطة الاستثماريّة، وبالشراكة مع المجالس البلديّة واللامركزيّة، مع زيادة حصّة المشاريع الرياديّة الخضراء، على أن يُصار إلى ربط الحوافز بإقامة المشروعات الاستثماريّة في المحافظات والمناطق النائية، ومقدار مساهمة تلك المشروعات في توفير فرص عمل للشباب، بالإضافة إلى دعم ثقافة ريادة الأعمال، والابتكار، والإنتاج المحلّي، والتّصدير، وتطوير اتفاقيّات قواعد المنشأ.
☑ إضفاء الطابع الرسمي وإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة منظمات المجتمع المدني والمواطنين في تحديد الاحتياجات المحلية للتغلب على النهج المتغيرة.	• تتعهّد الحكومة بفتح حوار جادٍّ وهادف نصل من خلاله إلى وضع خطّة تنفيذيّة لتطبيق النموذج الديمقراطي الأردني الذي حدّدته الأوراق النقاشيّة الملكيّة السبع، وصولاً إلى حكومات برلمانيّة، برامجيّة وحزبيّة، ترتقي بمسيرتنا الديمقراطيّة وتعزّزها، وتكرّس مبدأ دولة المؤسّسات وسيادة القانون، وتعزّز حضور المرأة والشّباب في العمل العام.

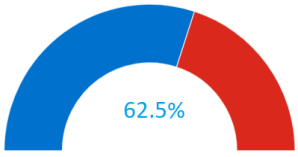

☒ مراجعة ترتيبات الضريبة والتحويل دون الوطنية ، والنظر في إمكانية تعزيز القدرة المالية والإدارية للبلديات فيما يتعلق بالإدارة المالية وتحصيل الضرائب المحلية. ☒ إضفاء الطابع المؤسسي على آليات التنسيق الحكومي الدولي لعملية اللامركزية.. ☒ اشراك منظمات المجتمع المدني المحلية في صياغة وتنفيذ الالتزامات الحكومة الشفافة. ☒ تعزيز الأنشطة لزيادة الوعي بآثار الإطار القانوني الجديد وتنظيم برامج دعم للتخطيط التشاركي لتوليد الدعم على مستوى القاعدة وضمان أن تكون السلطات المحلية وأصحاب المصلحة غير الحكوميين بارعين في إعداد تقييمات الاحتياجات المحلية. ☒ تطوير إستراتيجية اتصال واضحة لشرح إصلاح اللامركزية من خلال الندوات العامة وحملة النشر الوطنية. ☒ نشر أدلة ومواد عن قوانين اللامركزية والبلديات لتوفير معلومات عن آثارها وآثارها على المستويات الوطنية والمحلية .

- مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى ٦٢.٢ % من مجمل توصيات تقرير تحويل الإطار القانوني الجديد للامركزية في الأردن.

ورقة موقف :البيئة التمكينية لعمل منظمات المجتمع المدني في الأردن

تم اعداد ورقة الموقف خلال مشروع دعم الاتحاد الأوروبي للمجتمع المدني في الأردن بالتعاون مع المركز الوطني لحقوق الإنسان، حيث تحلل الورقة البيئة التمكينية الخارجية – الداخلية لعمل منظمات المجتمع المدني، وترتكز ورقة الموقف على 4 محاور : الحق في التنظيم، الحق في الرأي والتعبير عنه، الحق في التجمع السلمي، حرية الحصول على الموارد والوصول اليها.

التوصيات	خطاب الثقة

☑ تقديم طلبات الحصول على الموارد (التمويل) من خلال موقع الكتروني خاص دون الاضطرار الى تقديمها يدويا.تطوير آلية رصد مركزية لتقييم وإجراء التعديلات أثناء وبعد تنفيذ برنامج اللامركزية. ☑ أتمتة وتفعيل تقديم الطلبات ومحاضر اجتماعات وميزانيات وأيّ اوراق متطلبة أخرى للشركات غير الربحية الكترونياً.	• ستواصل الحكومة العمل على إنجاز العديد من الخدمات الإلكترونيّة الحكوميّة، وتحسين نوعيّتها، بما يسهم في توسيع قاعدة الاعتماد على الوسائل التقنيّة الحديثة، وتوفير الوقت والجهد والتكاليف، والتخلّص من بعض الإجراءات البيروقراطيّة العقيمة في عمليّة تقديم الخدمات للمواطنين، وصولاً إلى تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونيّة بشكل تدريجي

☒ اجراء تعديلات على قانون الجمعيات بحيث يتم الغاء فكرة الحصول على موافقة مسبقة (الترخيص) والاكتفاء بتسجيل الجمعيات حسب رغبة المؤسسين.

☒ اجراء تعديلات على قانون العمل بحيث يتم الغاء كافة القيود على تشكيل النقابات العمالية بإلغاء الحصول على الترخيص، وإلغاء صلاحية وزير العمل في تحديد المهن التي يحق للعاملين فيها تشكيل نقابات، وإلغاء صلاحيات الوزير في حل النقابات، وإعطاء هذه الصلاحية للسلطة القضائية.

☒ الغاء فكرة الرقابة القبلية على عمل منظمات المجتمع المدني (الجمعيات والشركات غير الربحية)، والاكتفاء بالرقابة البعدية استنادا الى التقارير الدورية التي تقدمها سواء أكانت سنوية أو نصف سنوية.

☒ ضمان حق التنظيم وتشكيل منظمات المجتمع المدني وضمان احترام وتيسير وتسهيل وصول الأشخاص لهذا الحق دون قيود في حال استيفاء الشروط.

☒ تحديد الحد الأدنى للأعضاء المؤسسين للجمعيات بخمسة أعضاء وليس أكثر.

☒ التأكيد على وجوب التشاركية بين منظمات المجتمع المدني والحكومات في تحديد أولويات العمل وتقييم احتياجات المجتمع المحلي، مما يؤثر على تفادي مشكلة عدم تطابق مقترحات المشاريع مع الأولويات الوطنية ووضوح هذه الأولويات، مع التأكيد على امكانية التقدم لمشاريع خارجة عن هذه القائمة من الاولويات. لأن من شأن ذلك اضعاف استقلالية الجمعيات والشركات غير الربحية وتحويلها الى مؤسسات حكومية أو شبه حكومية، ويقلل من القيمة المضافة لرؤية وجهد القائمين على عمل منظمات المجتمع المدني.

☒ إيجاد آلية واضحة وتشاركية لكيفية إضافة غايات وأهداف خاصة لمنظمات المجتمع المدني (الجمعيات والشركات غير الربحية).

☒ عدم وضع قيود على آليات عمل الجمعيات، مثل حضور مندوب لوزارة التنمية الاجتماعية لاجتماعات الهيئات العامة لأي جمعية، وإلغاء فكرة موافقة وزارة التنمية الاجتماعية على خطط هذه الجمعيات.

☒ الغاء فكرة الحصول على موافقات مسبقة من الحكومة للجمعيات والشركات غير الربحية عند حصولها على منح وتمويل داخلي أو خارجي، والاكتفاء بإشعار الوزارة المعنية في حينه، ومتابعة أوجه الصرف من خلال التقارير السنوية، أو إيداع نسخ من اتفاقيات المنح والتمويل والمشاريع لدى الجهات الرسمية ذات العلاقة، أو من خلال تقارير المشاريع عند الانتهاء منها، ويمكن فرض استخدام معايير الحوكمة الرشيدة بمختلف أبعادها على الجمعيات والشركات الربحية كشرط من شروط الحصول على المنح والتمويل.

☒ قيام الحكومة بالإعلان وبشكل مسبق عن الجهات الدولية والمانحة التي يحظر الحصول على منح

وتمويل منها

- ☒ حريّة تحديد واختيار الأهداف الخاصة بإنشاء المنظمة وتسهيل عملية التسجيل.
- ☒ حل منظمات المجتمع المدني (الجمعيات والشركات غير الربحية) يتم فقط بقرار من أعضائها وفق الأصول المتبعة أو بقرار من السلطة القضائية، وعلى أي تشريع أن يمتنع عن منح هذا الحق لأي سلطة خلاف ذلك.
- ☒ ضرورة التزام الحكام الاداريين بتطبيق قانون الاجتماعات العامة الذي يتطلب الإشعار فقط لعقد الأنشطة، وتقديم كتاب بأسباب رفض الموافقة عليها ان وجدت وأتمتتها في الحالتين.
- ☒ تحديد مدة الحصول على موافقات التمويل، بحيث تكون مدة الحصول على التمويل 30 يوما كحد أقصى للشركات غير الربحية والجمعيات، وفي حال الرفض ضرورة بيان أسباب الرفض (المحددة مسبقاً بوضوح لضمان عدم التعسف) مع تقديم توصيات محددة لتصويب الأوضاع وضمان الحق في الاعتراض على القرار الإداري قضائياً. وفي حال عدم الرد خلال 30 يوما من تاريخ تقديم طلب التمويل سلبا أو ايجابا لأي سبب كان تعتبر الموافقة ممنوحة للتمويل.
- ☒ ضرورة تسليم اشعار باستقبال معاملة طلب التمويل موشوحة بتاريخ التقديم لغايات احتساب المدد ومراجعة الجهات المعنية.
- ☒ ضرورة تذليل العقبات المتعلقة بتعاملات الجمعيات والمؤسسات غير الربحية مع البنوك والأجهزة المصرفية خصوصا فيما يتعلق بفتح الحسابات وقبول موافقات التمويل.
- ☒ إزالة المتطلبات الأمنية المتمثلة في الموافقات الأمنية المشترطة للعديد من الطلبات المقدمة من الشركات غير الربحية وعلى سبيل المثال الموافقات الأمنية المتطلبة لانضمام أعضاء الهيئة العامّة في هذه الشركات أو اضافة أعضاء جدد.

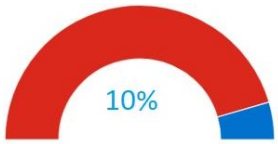

مؤشر البوصلة يشير بأنه تم التطرق إلى١٠ % من مجمل توصيات تقرير تحويل الإطار القانوني الجديد للامركزية في الأردن.

خلاصة:

يقاس الفساد في الأردن منذ عام 2005 بواسطة مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره الشفافية الدولية سنوياً ، وفيما يلي ترتيب الأردن في مؤشر مدركات الفساد للخمس سنوات الأخيرة الذي يوضح أن مدركات الفساد في تزايد ، والبوصلة توضح التوصيات التي باتباعها وترسخ النزاهة والشفافية.

السنة	الدرجة	الترتيب	عدد الدول الخاضعة للتصنيف
2013	45	66 ⬇	177
2014	49	55 ⬆	175
2015	53	45 ⬆	168
2016	48	57 ⬇	176

2017	48	59 ⬇	180

كما يتضح من الجدول التالي بأن مبادرة الحكومات الشفافة قد نالت أعلى نسبة تطرق لها الخطاب على عكس قمة مكافحة الفساد 2016. أمّا على صعيد أعمدة الدولة كانت أعلى نسبة تغطية توصيات هي للسلطة القضائية بينما لم يتم التطرق للمجتمع المدني وهيئات انفاذ القانون والقطاع الخاص والأحزاب الساسية.

النتائج الأساسية للبوصلة الأردنية للشفافية:

الالتزامات	نسبة التطرق في خطاب الثقة
مبادرة الحكومات الشفافة	%87.5
قمة مكافحة الفساد 2016	%9
تقرير استعراض التقدم المحرز في الأهداف الفرعية 4و5و10من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.	%30
دراسة تقييم نظام النزاهة الوطني 2016	%54
دعائم نظام النزاهة الوطني:	
السلطة التنفيذية	%60
السلطة القضائية	%71
القطاع العام	%44
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	%30
الإعلام	%14
الهيئة المستقلة للانتخاب	%0
الأحزاب السياسية	%0
المجتمع المدني	%0
هيئات انفاذ القانون	%0
القطاع الخاص	%0

تقرير تحويل الإطار القانوني الجديد للامركزية في الأردن	%62.5
ورقة موقف: البيئة التمكينية لعمل منظمات المجتمع المدني في الأردن	%10

أنجزت البوصلة بهدف توظيفها للحكومة الحالية والحكومات القادمة الى المرتكزات والممارسات التي تعزز مبدأ الدولة المدنية والحاكمية الرشيدة وسيادة القانون والمساءلة،

خلاصة القول هو أنه من الضروري أن يكون هناك تشاركية في وضع خطة وطنية شاملة لمكافحة الفساد، محددة بجداول زمنية مرتبطة بأهداف واضحة قابلة للقياس، يشارك في وضعها فريق وطني من أطراف المجتمع المختلفة من مؤسسات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص، بالاضافة للأحزاب السياسية والنقابات.